

بحار الأنوار

[297] أيام إفاقته إن أفاق نهارا أو آخر ليلته إن أفاق ليلا، والأول أقوى، والاختبار

عليه، أداها بعد الافاقة وإذا تركها لنوم

غلبه أداها بعد اليقظة، كل ذلك لان الصلاة مكتوبة لا يخرج عن عهدها الا بأدائها. الا أنه لا عصيان في هذه الصور غير العمدية، لان هذه الافات عرض عليه من دون اختياره وكلما غلب
□ على العبد، ف□ أولى بالعدر، ولما ثبت عن النبي صلى □ عليه وآله: رفع عن امتي تسعة: الخطأ، والنسيان، وما اضطروا إليه، وما لا يطيقون... ولقوله صلى □ عليه وآله رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق. وهناك روايات صحيحة كثيرة تنص على أن المغمى عليه يقضى صلواته كلها منها صحيحة عبد □ بن سنان عن أبي عبد □ (ع) قال: كل ما تركته من صلاتك لمرض اغمى عليك فيه فاقضه إذا أفقت ومنها صحيحة رفاعة عن أبي عبد □ عليه السلام قال: سألته عن المغمى عليه شهرا ما يقضى من الصلاة؟ قال: يقضيها كلها، ان أمر الصلاة شديد، ومنها ما عن منصور بن حازم عن أبي عبد □ (ع) أنه سأله عن المغمى عليه شهرا أو أربعين ليلة؟ قال: فقال: ان شئت أخبرتك بما أمر به نفسي وولدي: أن تقضى كل ما فاتك (التهديب ج 1 ص 421). واما ما روى من أنه لا يقضى صلاته، ويحتج فيها بقوله عليه السلام: " كلما غلب □ عليه ف□ أولى بالعدر " فهذا الاحتجاج دليل التقية والاتقاء في الفتوى، فان العذر انما هو في تركه في الوقت المعين وعدم نقصان دينه وعدالته وورعه بذلك، وأما بعد رفع العذر، فالتكليف بحاله، ولا فرق بين الاعذار بأنه لو كان النوم والنسيان وجب القضاء، ولو كان هو الاغماء لم يجب. ولذلك ترى الامام عليه السلام يحتج بهذه القاعدة في غير مورد الاغماء أيضا كما في حديث مرازم قال: سألت أبا عبد □ عليه السلام عن المريض لا يقدر على الصلاة؟ قال: فقال كلما غلب □ على العبد ف□ أولى بالعدر. نعم لو كان المكلف هو الذي أورد على نفسه احدى هذه الاعذار، كما إذا شرب مسكرا أو مخدرا أو غير ذلك من الادوية فغلب عليه النوم أو النسيان أو الاغماء أو الهجر كان في -